المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة — 500 دينار

العدد (1631) السنة السابعة - الاحد (18) تشرين الاول 2009

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

إلى أنظار السيد وزير الداخلية المحترم

رداً على ما نشر في جريدتنا حول السلوك المهني والعلاقات الملفتة لمدير الشرطة الدولية "الانتربول" العميد صلاح الطائي، أكدت وزارتكم أنها ستتخذ الاجراء المناسب بحق الموما اليه. لكننا لم نسمع او نلمس مثل الاجراء المذكور، وما زال العميد يمارس مهامه وكأن شيئاً لم يكن!

لقد أوردنا أيها السيد الوزير من المؤشرات والوقائع الدامغة ما يكفي للتحفظ عليه، وفك ارتباط هذا الجهاز الحساس والخطيربه. والا كيف يمكن تفسير مشاركة الموما اليه في سلسلة من اللقاءات مع خصمين والتنقل بينهما، وعقد "تفاهمات" ثمينة مع هذا الطرف او ذاك وانعكاس ذلك في تحفظه على قرارات إلقاء القبض على متهمين عرب وأجانب. وكيف يمكن تفسير حضوره الفعال في "مؤتمر المصالحة" بين الطرفين الذي عقد في بيروت، لكي لايقال أن الحضور مجرد مصادفة، ولا ضرورة الى ايراد التفاصيل الأخرى التي لا تغيب عن بال السيد العميد. ان هذه الوقائع التي جرى اطلاع سيادتكم عليها حرية بأن يجري التعامل معها بجدية اكثر، بحيث لا يبدو التحقيق كما لو أنه ذر للرماد في العيون. اننا لانشكك بدأبكم في مواجهة الارهاب، لكن الفساد المستشري في مفاصل حساسة من وزارة الداخلية، أحد مصادر رفد الارهاب بطاقة الاستمرار والديمومة.

اننا ننتظر اجراء ملموسا يعيد الاطمئنان الى نفوسنا ويعزز ثقتنا بإمكانية فتح كوة للامل وسط خرائب الفساد الذي يتخذ له يوما بعد يوم لبوسا شرعياً، ويتخلى عن الحياء والخجل!

علي عبد الخالق

أعمال العنف تتصاعد وسط خشية تفاقمها

انفجار شاحنة في الأنبار يقطع الطريق البري مع سوريا والأردن

بغداد / المدى

مازال العراق يشهد العديد من الهجمات على الرغم من تحسن الوضع الامني فيه، فقد قطع تفجير بشاحنة مفخخة الجسر الدولي على الطريق السريع في محافظة الانبار، ما تسبب بسقوط (٥٠) متراً في نهر الفرات وأدى الى توقف حركة سير المركبات والمسافرين على الطريق بين بغداد وسوريا والاردن.

الى ذلك قال المقدم عماد عبود في شرطة الانبار امس السبت: ان انتحاريا يقود سيارة مفخخة فجر نفسه فوق جسر يقع على الطريق الدولي غرب بغداد ما ادى الى قطع الطريق بين بغداد وسوريا والاردن. واضاف عبود: ان الهجوم لم يسفر عن ضحايا، لكنه تسبب بقطع الجسر الواقع على نهر الفرات شمال مدينة الرمادي.

ويأتي الهجوم بعد حوالي اسبوع من التفجيرات الثلاثة التي استهدفت مدينة الرمادي والتي اسفرت عن استشهاد ١٩ شخصا واصابة ثمانين اخرين. ويعد الجسر الذي تم تدميره من اهم الجسور في المحافظة كونه يربط بغداد بسوريا وعمان. وكان احد جوانب الجسر تعرض الى تفجير مماثل قبل عامين.

وتجدر الإشارة الى إن تفجيراً بعبوات ناسفة وقع امس الاول الجمعة على الجسر الحديدي الذي يربط عامرية الفلوجة ببغداد من جهة ومحافظتي كربلاء والنجف من جهة أخرى.

فيما ذكرت مصادر امنية: ان قنبلة انفجرت على جانب الطريق الذي يربط الفلوجة ببغداد ما ادى الى استشهاد اربعة جنود وجرح عشرة آخرين.

من جانبه رجح قائد شرطة الانبار اللواء طارق يوسف ان يكون تفجير الرمادي مستهدفا العراقيين بالدرجة الاولى وليس القوات الامريكية، فيما اعلن بعض المراقبين عن تزايد اعمال العنف في العراق مع اقتراب الانتخابات المقررة في كانون الثاني المقبل.

أميركا تلغي نشر (٣٥٠٠) جندي في العراق

بغداد / المدى

قالت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) انها تخلت عن خطط لنشر لواء عسكري من ٣٥٠٠ فرد في العراق في كانون الثاني ما يعجل بالانسحاب الامريكي في الوقت الذي يبحث فيه البيت الابيض ارسال المزيد من القوات الى افغانستان. واكد المتحدث باسم البنتاغون بريان وايتمان ان هذا الاجراء الذي وافق عليه وزير الدفاع روبرت غيتس يعني انه عندما تنسحب الوحدة الحالية من العراق في كانون الثاني فلن تحل محلها وحدة اخرى. ويعني القرار انه يمكن ارسال هذا اللواء في وقت لاحق الى افغانستان لكن وايتمان قال ان هذا لم يؤخذ في الاعتبار. واضاف ان "القرار استند بشكل محض على تحسن المناخ الامني واستمرار التحسن في قدرة قوات الامن العراقية وليس له علاقة بالمرة بعملياتنا في افغانستان"، واشار الى ان اللواء المؤلف من ٣٥٠٠ فرد والذي الغي نشره في العراق لم يكلف بعد بأية مهمة جديدة. وكان القائد الامريكي وقائد قوات حلف الاطلسي في افغانستان الجنرال ستانلي ماكريستال اوصى بارسال ٤٠ الف جندي اضافي الى افغانستان. ويوجد بالفعل اكثر من ١٠٠ الف جندي هناك منهم ٦٧ الف جندي أمريكي. ويبحث الرئيس الامريكي باراك اوباما الطلب في اطار مراجعة موسعة لستراتيجية الحرب الامريكية. ويقول مسؤولون انه لم يتخذ بعد قرار في هذا الشأن. وعلى صعيد متصل، قال عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب عبد الكريم السامرائي في تصريح لـ(المدى): ان لدى العراقيين ثقة بأن القوات الامنية ستمسك الملف الامني بحزم لمنع اية هجمات ارهابية، خاصة مع بدء انسحاب القوات الاميركية،

تفاصيل اخرى ص٣

الدايني بانتظار وثيقة سفر تعيده إلى بغداد

بغداد/ هشام الركابي

تتسارع الاجراءات الحكومية العراقية الماليزية لاستعادة النائب المرفوعة الحصانة عنه محمد الدايني من اجل تقديمه للقضاء.

وقال مصدر حكومي رفيع المستوى: ان الحكومة اتخذت سلسلة من الاجراءات القانونية لاستعادة الدايني المتهم بعمليات قتل واختطاف عدد من المدنيين. وقال المصدر الذي رفض الافصاح عن هويته لـ(المدى) امس السبت: ان وزارة الداخلية اجرت اتصالاتها مع الشرطة الدولية الانتربول والسلطات الماليزية لتأمين اعادة الدايني الى بغداد. واضاف: ان الحكومة لم تكتف باجراءات وزارة الداخلية واتخذت اجراءات دبلوماسية عاجلة وهي الان بانتظار رد السلطات الماليزية بهذا الشأن.

وكان مجلس النواب رفع الحصانة عن محمد الدايني بالاغلبية في الخامس والعشرين من شهر شباط الماضي اثر الاعترافات التي ادلى بها عدد من افراد حمايته بالضلوع بعمليات قتل واختطاف عدد من المواطنين.

من جهته، أكد مدير عام دائرة الهجرة الماليزية عبد الرحمن عثمان أن الدايني المطلوب للقضاء العراقي ما يزال رهن الاحتجاز لدى السلطات في العاصمة الماليزية كوالالامبور، بانتظار إصدار وثيقة سفر جديدة له من السفارة العراقية تمهيدا لترحيله إلى بغداد. وقال عثمان في تصريح صحفي امس: أن الدايني اعتقل في مطار كوالا لامبور الدولي السبت الماضي لحيازته جواز سفر مزورا. من جانب اخر، اكدت تقارير حكومية اطلعت عليها (المدى): ان الحكومة مصممة على استعادة جميع المطلوبين للقضاء والموجودين خارج العراق من خلال الاتفاقيات التي ابرمتها مع عدد من الدول العربية والاجنبية.

يشار الى ان العراق لايزال متمسكا بمطلبه تسليم المطلوبين الموجودين على الاراضي السورية، ومن ضمن الاسماء المطلوبة النائبان الهاربان عبد الناصر الجنابي ومشعان الجبوري.

فيما اكد القاضي عبد الستار البيرقدار بحسب (اكانيوز) ان القضاء العراقي سيبدأ اجراءاته القضائية بحق الهارب بعد استلامه له من قبل الجهات المعنية في ماليزيا، مضيفاً: ان مجلس القضاء الاعلى لديه كامل الملفات التي تدين الدايني، مبيناً: ان الحكومة العراقية هي المسؤولة عن فتح الحوار مع الجانب الماليزي لاعادة الدايني.

13 الزراعة تعلن عن اجراءات لرفع الانتاج الزراعي والحيواني

15 منتخب الناشئين يبحث عن بطاقة التأهل أمام فلسطين

الجيش الباكستاني يحشد بالقرب من معاقل طالبان

بيشاور / وكالات

حشد الجيش الباكستاني صباح امس السبت قواته بالقرب من معاقل طالبان استعدادا للهجوم الحاسم في منطقة القبائل في جنوب وزيرستان،عقب أسابيع من القصف الجوي والمدفعي. وذكرت مصادر استخباراتية أن الهجوم يستهدف معاقل تنظيم القاعدة وحركة طالبان في هذه المنطقة. وقالت مصادر الجيش إن ٣٠ ألف جندي يشاركون في العملية مدعومين بالدبابات والمدفعية.

تفاصيل اخرى ص ٧

مقتل العشرات في مواجهات بين الجيش اليمني والحوثيين

صنعاء / الوكالات

دارت معارك عنيفة امس السبت داخل مدينة صعدة بين الجيش اليمني والحوثيين فيما قتل العشرات من الجانبين خلال مواجهات ليلية في مناطق القتال شمالي اليمن.

وقال مصدر عسكري ميداني ان "اشتباكات قوية اندلعت داخل الاحياء القديمة لمدينة صعدة اسفرت عن خسائر في الارواح" دون ان يحدد عدد القتلى والجرحى.

وذكر المصدر ان الاشتباكات اندلعت بعد ان اطلق الجيش "عملية تعقب للخلايا النائمة الحوثية داخل الاحياء القديمة لمدينة صعدة".

من جهة اخرى أصدرت محكمة يمنية امس السبت حكمين جديدين بالاعدام على متمردين حوثيين على خلفية مشاركتهما في مواجهات مع القوات اليمنية في شمال شرق صنعاء العام الماضي. وقضت المحكمة ايضا بحبس تسعة آخرين لفترات تتراوح ما بين ثماني و١٢ سنة مع الاكتفاء بمدة الحبس التي امضاها متهم عاشر ادانته المحكمة في القضية نفسها.

تفاصيل اخرى ص ٦

هزة أرضية تضرب الشرقاط

بغداد / المدى

قال مصدر محلي في قضاء بيجي أن هزة ارضية ضربت منطقة الشرقاط في محافظة صلاح الدين امس السبت.

وأضاف المصدر "أن هزة ارضية ضربت منطقة الشرقاط شمال بيجي بدرجة ٢ الى ٣ درجات حسب مقياس ريختر المكون من تسع درجات، مشيرا الى ان الهزة لم تحدث اية اضرار مادية.

وذكر المصدر ان الهزة حدثت في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح امس واستمرت لمدة اربع ثوان.

دورات لتدريب الشرطة العراقية في ألمانيا

فرانكفورت / وكالات

نظمت بعثة الاتحاد الاوربي (EUJUST LEX) بالتعاون مع وزارة الداخلية الالمانية دورة لتأهيل وتدريب ضباط الشرطة العراقية في المانيا.

وافتتح القنصل العام في فرانكفورت فارس آل شكر حفل الدورة التي يشارك فيها ١٩ من كبار ضباط الشرطة وتستمر ثلاثة اسابيع، كما حضر مراسيم الافتتاح مديرة شعبة التنسيق الدولي في الشرطة الجنائية الاتحادية الالمانية وممثل ادارة بعثة (EUJUSTLEX). وثمن القنصل العام في كلمته مبادرة البعثة بتدريب الشرطة العراقية واثنى على جهود الحكومة الالمانية في تضييف هذه الدورات لتعزيز قدرات قادة الشرطة.

وسيشمل برنامج التدريب اساسيات علوم القيادة وحقوق الانسان واخلاقيات رجال الشرطة والتركيز على طرق بناء قيادة الشرطة الالمانية عبر اعمال ميدانية والجرائم الكبرى وطرق معالجتها ومكافحة الجريمة المنظمة

وزارة التخطيط

الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن

غرفة عمليات التعداد

أخي المواطن ... أختي المواطنة:

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٠٤) لسنة ٢٠٠٩ المتخذ بجلسته الثانية والثلاثين المتضمن الاستمرار بإجراءات التأهيل والترقيم والحصر وإعداد الأطر الإحصائية وبهدف توفير الأطر الكاملة وبغية إنجاح التعداد العام للسكان والمساكن.. تعلن الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن/ غرفة عمليات التعداد .. عن بدء عمليات الحصر والترقيم في جميع إنحاء العراق واعتبارا من ٢٠٠٩/١٠/٦ حيث ستتجول فرق ميدانية تحمل هويات تعريفية وتخاويل خاصة بالتعداد لتنفيذ عمليات الحصر والترقيم.. لذا نهيب بالمواطنين الكرام إبداء التعاون مع العدادين الذين يقومون بهذه المهمة والمحافظة على الأرقام التي يتم تثبيتها على واجهات الدور والمباني والمنشآت من أجل إنجاح التعداد العام للسكان والمساكن الذي ينفذ في العراق خلال العام القادم ٢٠١٠.

مع تحيات
وزارة التخطيط / الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن /
غرفة عمليات التعداد
اللجنة الاعلامية

الافتتاحية

مظاهر وهن القضاء وهشاشة الدولة فيما يقال عن تعدّيات لا تحرك ضمير القضاء!

فخري كريم

لا خلاف في ما تعانيه مفاصل الدولة من وهن، مادامت الدولة نفسها، في طور مشوه من التكوين المترهل.

فالشكوى من العواقب الوخيمة للفساد الإداري والمالي في سائرالوزارات وأجهزتها، على تبديد ثرواتنا وتطور البلاد ومستقبلها، ومظاهر التمييز والطائفية واعادة انتاج قيم الاستبداد وتسويق مفاهيمه واساليبه، تقض مضاجع المواطنين، وترهق كواهلهم المثقلة اصلا بأعباء البطالة وبؤس الخدمات اليومية لحياة بشرأسوياء، وتبعات عقود تسلط الأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة، وكوارثها وما نجم عنها من ويلات ومحن.

لكن ما يثير القلق المضني في نفوس الكثيرين، ان السلطة القضائية المعنية بتكريس ركن اساسي من اركان الدولة الديمقراطية، دولة القانون والعدالة والحريات ،دولة المواطن السيد، هي الأخرى تتعرض لأشد مظاهر الفتك بقدسية هذه السلطة وحرمتها ونزاهتها واستقلاليتها، التي من دونها تتهاوى الأركان الأخرى للدولة.

ان الأعمى وحده لا يرى أو يتلمس الفساد بأشكاله المختلفة وهو ينخرفي جسد القضاء الذي شب في عهود الدكتاتوريات المتعاقبة وتشرب الكثيرمن قيم وأساليب أنظمتها، وتوارثه النظام الجديد ،ويكفي دلالة، أن آخر عهد للقضاء الموروث، أعيدت هيكلته في ظل النظام السابق حيث أرسيت أسسه وتشبع بالمبادئ والقوانين المتناقضة كليا مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأبسط القيم الانسانية.

ولايبدو ان الشريحة الواسعة من القضاة والعاملين في سلك القضاء والقانون، من ذوي الأيادي البيضاء والضمائر الحية والعقول النيّرة ، ممن كرسوا انفسهم لتحقيق العدالة وبسط سلطة القانون، يمتلكون القدرة والنفوذ الكافيين، للتصدي للفاسدين وكفالة حقوق المواطنين، وتشذيب القضاء العراقي من عناصر النظام الشمولي الاستبدادي، واعادة بنائه وفقا لمبادئ العدالة والمساواة امام القانون ، والمساهمة في تكريس الأركان الأخرى لتشييد صرح الدولة الوطنية الديمقراطية، واستكمال مقوماته.

وليس اقل شأناً أو أهمية نهوض الجسم القضائي المعافى، بالدفاع دون هوادة، عن استقلالية القضاء التي كرسها الدستور وغفل المشرعون عن وضع الضوابط والآليات التي تصونها وتحميها من أي تدخل أو تجاوز. وهذه الاستقلالية هي الضمان الاكيد لتطبيق العدالة والدفاع عن مبادئها، وبالاستناد اليها، يقام ويتجذر بنيان دولة القانون والمؤسسات والحريات الديمقراطية.

أن القضاء المستقل المعافى، والمكونات الأخرى للدولة الديمقراطية الحديثة، لا تنبثق من الفراغ، أو الارادة الفردية، بل هي نتاج تطور موضوعي تأريخي، ومستوى من هذا التطور، تتكامل فيه بنى هذه الدولة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

لكن الارادة السياسية المتمثلة في سلطة ذات نزعة ديمقراطية، من شأنها، تحفيز التطوروتنشيط آلياته، في جانب من هذه البنى، وتحويلها الى رافع للجوانب الأخرى من بنى الدولة.

وخلافا لذلك،يلعب الفساد الاداري والمالي، اذا ما استشرى في السلطة السياسية نفسها.... في الحكومة....وفي وزاراتها الخدمية... وفي أجهزتها الأمنية المعنية بحفظ الحقوق وتطبيق القانون، دورا عكسيا، لا يقتصرعلى اعاقة أي تطور لبنى الدولة وتحفيزآلياتها الديمقراطية، وانما يشوه عناصرها المكونة ومضامينها والأسس التي تستند اليها في عملية اعادة البناء، وهذا افتراض ينطبق على ما يجري في العراق اليوم.

أما اذا امتد هذا الفساد الى السلطة التشريعية التي يتمثل جانب هام من مسؤولياتها في الرقابة والتقويم والمحاسبة، فان عملية التطور ومساراتها، في جوانبها المترابطة ،تتداعى وتنتكس وتتذبذب وتيرة بنائها وتتآكل عناصر تكوينها، ثم تنحدرفي نهاية المطاف وهي تشذ عن وجهتها ،ان لم يجر تفكيك الحاضنة السياسية للفساد، ويعاد النظر جذريا في تركيبتها ومقومات بقائها وديمومة نفوذها وهيمنتها على السلطة التنفيذية والتحكم في مفاصلها.

ان غياب دورفاعل للسلطة القضائية، ينعكس سلباً على التطور الديمقراطي في العراق، ويحد من المشاركة النشيطة للمواطنين في الحياة السياسية، وهم يواجهون في حياتهم اليومية، وفي تعاملاتهم مع الأجهزة والدوائر الحكومية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها، التعدّيات والخرق الفض للقوانين، والتمييزعلى الهوية والولاءات، وشيوع الفساد والرشوة وشراء الذمم.

وتتجلى فداحة غياب هذا الدور عند المقاربة، لا مع الدول الديمقراطية المتطورة، وانما مع دول اسلامية نامية، تتشابه من حيث الظروف والتقاليد ومستوى التطور مع العراق، مثل الباكستان وماليزيا واندونيسيا، حيث تصدى القضاء، في ظروف استشراء الفساد والعبث بالدستور للحكومة ،ونحاها وحكم على اركان فيها بالسجن،واقصاهم عن الحياة السياسية!

ان ظاهرة الفساد تشغل مساحة واسعة من اهتمام كبارالمسؤولين في الدولة، وقادة الاحزاب والكتل البرلمانية والائتلافات الانتخابية ، وقلما يخلو خطاب أي مسؤول رفيع المستوى، من الاشارة الى الفساد الاداري والمالي، بدءاً من رئيس الوزراء الذي يفيض في شرح أبعاده وعواقبه على بناء الدولة، واعاقة تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية، لكن الاتهامات المتبادلة بين كبار المسؤولين والساسة والنواب عن مسؤولية استمرار الظاهرة واستفحال وبائها، تشتد وتتوسع بين الجميع، دون أن تصيب سهامها أحداً منهم.

ومع اقتراب موعد الانتخابات واستحقاقاتها، تشتد وتتصاعد وتيرة هذه الاتهامات ومظاهرها، دون ان يتلمس المواطن، المغلوب على أمره، أي نتيجة ملموسة أويبدو في الافق ما يبشر بحل.

وفي هذا السياق تظل السلطة القضائية، بتجلياتها العديدة بمنأى عما يدور حولها ، مكتفية بما يحوّل اليها من قضايا ودعاوى، تتعلق في الغالب بتفسير مواد أو قوانين، أواحالة جرائم لا تطال الحيتان الكبار، وهي لا تقترب من تناول مسلكيات قادة الدولة الذين يخرقون الدستورويكيّفونه وفقاً لأهوائهم، ويعبثون بالمال العام من دون وازع أو رادع.

وقد يكون وضع القضاء ودوره خلافا لذلك، لكن المجتمع والرأي العام، لم يسبق لهما الاطلاع على مشهد يعكسه أو يدل عليه.! فلا قرارات هيئة النزاهة أو تقاريرها تجد طريقها الى وسائل الاعلام اوأوساط الرأى العام، ولاعلم لأحد بما يبحثه أو يقرره مجلس القضاء الأعلى، وغيرهما من مكونات السلطة القضائية.

ان ملفات الفساد والرشوة، والتعدي على المواطنين وهدركراماتهم، تضيق بوقائعها الصحافة ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمدونات، دون أن تلفت أنظارالادعاء العام أو أي جهة قضائية أو رقابية. وتكفي الاشارة للتدليل على ذلك، الحادثة المروعة التي جرت وقائعها قبل بضعة ايام في منطقة العرصات، في وضح النهار وأمام أنظارالمواطنين ،وكانت ضحيتها مذيعة في قناة العراقية جرى الاعتداء الوحشي عليها وتمزيق ملابسها.

التتمة ص٢